

مخيم أبو رخم بالسودان: تقرير شخصي

بقلم: طارق مصباح يوسف

تصوير: Jon Bennett



يستعرض هذا المقال سياسة المخيم كما تعبر عنها سياسة التوطين الريفي التي تميز عمل المفوضية العليا للاجئين وشركائها في التنفيذ في سعيهم لإيجاد حل دائم لمشكلات اللاجئين الإريتريين/الإثيوبيين في شرق السودان.

لطالما

اعترف المجتمع الدولي، علناً على الأقل، بما يديه السودان من كرم الضيافة لمن فروا من ديارهم للنجاة بحياتهم وأبدى تقديره إزاء ذلك الكرم. وكانت أول مجموعة من اللاجئين قد جاءت في عام ١٩٦٣ من الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً)؛ وتبعهم الإريتريون في عام ١٩٦٧، والأوغنديون في عام ١٩٧٢، والإثيوبيون في عام ١٩٧٤، والتشاديون في عام ١٩٨٢. وآخر جماعة كبيرة من اللاجئين كانت من العسكريين الإثيوبيين الذين هربوا إلى منطقة اللافا بشرق السودان بعد هزيمة قوات الدرق أمام قوات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في أسمره في عام ١٩٩١. ويهتم هذا المقال أساساً بالخبرة المستفادة من حالة هؤلاء اللاجئين الإثيوبيين الذين نقلوا من مركز الاستقبال على الحدود في الدمازين إلى مخيم تندبة بوسط السودان.

وأن المستفيدين منهم من المعونات ومضيفيهم عرضة للمخاطر، فإن مشروعات الاكتفاء الذاتي تكون أفضل من الاعتماد على المساعدات التي لا تنتهي داخل المخيمات.

وقبل البدء في تنفيذ هذا المشروع المشترك الرامي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين، بدا أن هناك اتفاقاً في الرأي بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان، فالمفوضية كانت توافقه لتحقيق رغبة منحي المساعدات في سرعة الانتهاء من العملية عن طريق تنفيذ أحد حلولها التقليدية لمشكلات اللاجئين، في حين كان المكتب مهتماً بالحيلولة دون أن يتحول اللاجئين إلى عبء يستنزف موارد السودان الشحيحة.

مستوطنة أبو رخم للاجئين

تشمل مستوطنة أبو رخم للاجئين التي أقيمت في عام ١٩٧٩ ثلاثة مخيمات: واحد في أبو رخم والثاني في تندبة والثالث في وادي عوض. وإجمالي عدد اللاجئين ٨٠٠٠، أغلبهم جاءوا من إريتريا. وكانت المستوطنة توفر لهم ضروريات المعيشة عند وصولهم إلى السودان، وفي المرحلة التالية تعطي لهم الفرصة للاعتماد على الذات بإعطائهم قطعاً من الأرض لزراعتها.

وفي الواقع، فإن الاكتفاء الذاتي - بمعنى أن ينتج اللاجئون من أرضهم ما يكفيهم من الذرة، وأن يستغنوا عن المساعدات الخارجية - لم يتحقق أبداً. وفيما عدا بعض التحسن الطفيف في مستوى معيشة عدد قليل من اللاجئين في بعض المستوطنات، لا يمكن اعتبار أن أيًا منها كانت ناجحة على الرغم من ملايين الدولارات التي

ومنذ الستينيات، كان مكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان هو المسؤول عن رسم وتنفيذ سياسة الحكومة تجاه اللاجئين. ونظراً لأن أغلب اللاجئين الإريتريين/الإثيوبيين هم من مناطق ريفية، والفلاحة البدائية هي وسيلة معيشتهم، فقد كانت سياسة المخيم هي التوطين في المناطق الريفية لجعل الزراعة الأساس للاكتفاء الذاتي. فكانت المساعدات تُقدم لفترة محدودة إلى أن يتحول اللاجئون إلى فلاحين يعتمدون على أنفسهم. وحيث إن اللاجئين يمكن أن يقوموا بدور حيوي في تنمية المنطقة، فيجب إعطاؤهم الفرصة للاستفادة من المهن التي كانوا يمارسونها قبل فرارهم من أرضهم. وتنهض فكرة توطين اللاجئين في مستوطنات زراعية منظمة على مبدأ أنه عندما يكون عدد اللاجئين كبيراً، واحتمالات عودتهم إلى بلادهم مستعدة،

أنفقت. وكان من الأسباب الرئيسية لهذا الفشل عدم كفاية المساعدات الدولية وعدم وجود سياسة حكومية واضحة. ونظراً لصغر مساحة قطع الأرض الممنوحة (من خمسة إلى عشرة فدادين للعائلة)، لم يكن من الممكن اتباع النظام التقليدي بترك مساحة من الأرض دون زراعة لإراحتها حتى تتحسن خصوبتها، وترتب على الزراعة المتواصلة هبوط إنتاجية الأرض، خاصة وأن أغلب المستوطنات كانت تقع في مناطق قاحلة ومتطرفة تعاني من قلة المطر وعدم انتظامه في الهطول بحيث لا يمكن الاعتماد عليه في الزراعة.

ولتحقيق الاكتفاء الذاتي، كان اللاجئون في حاجة إلى الحصول على قطع من الأرض كافية المساحة ومساعدات مناسبة إلى حين الوصول إلى الاكتفاء الذاتي المنشود. وفي كثير من الأحيان لا تكفي المساعدات للوفاء باحتياجات اللاجئين. وأحياناً يكون ذلك راجعاً لأسباب سياسية. فحتى منتصف الثمانينيات كان السودان ثالث دولة بالنسبة لحجم المساعدات الأمريكية

كان خارج سلطتها. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلوها، إلا أن نقص الموارد كان عائقاً. وأصرت المفوضية العليا للاجئين على الاستعانة بالموارد المتوفرة للمخيم، مهما كانت شحيحة، في تنفيذ العملية بطريقتها "النموذجية". وكان التخفيض المستمر لميزانية البرنامج دليلاً واضحاً على نية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في إنهاء برامجها بالسودان بتنفيذ المرحلة الأخيرة منه على نحو سريع. ولا عجب أن وصلت الخدمات المقدمة للاجئين إلى حد الانهيار، وكادت البنية الأساسية الهشة للمستوطنة أن تتقوض، مما حطم آمال اللاجئين في أن يحيا حياة مستقلة وتركهم نهياً للشكوك واليأس.

ويعد أن يغس طالبو العودة من الوعود الجوفاء وضاقوا من التسويق في عملية النقل الجوي الموعودة، عمدوا إلى إشعال النار في الحشائش والخيزران الذي تم شراؤه لبناء أكواخهم. ولو لم تتخذ إدارة المخيم إجراءات سريعة لتهدئة الموقف، لكانت العواقب وخيمة، ولأسفر الأمر عن إزهاق بعض الأرواح. فقد لجأ اللاجئون إلى الشغب والعنف لجذب الأنظار إلى معاناتهم بعد أن استحال عليهم الحصول على تاريخ محدد لعملية النقل الجوي. وكانت هذه الحادثة رسالة واضحة إلى وكالات الإغاثة بأن اللاجئين يستطيعون المطالبة بحقوقهم وأنهم لن يتوانوا في الدفاع عنها. لو كان مستوى المساعدة في المخيم كافياً، لما عمد اللاجئون إلى إثارة الشغب في الثانية صباحاً. وقد أبلغت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان بالحادثة، وشدد عليهما بضرورة اتخاذ إجراء عاجل لتذليل العقبات التي تعترض عملية النقل الجوي. وعلاوة على ذلك،

بفضل تفاني وإخلاص العاملين من الجانبين). وتم اختيار تندبة لمناسبتها من الناحية العرقية وكفاية البنية الأساسية بها. وعند وصول القافلة الأولى، كان من المؤثر مشاهدة رد الفعل التلقائي "للمستوطنين القدامى" في تندبة الذين حملوا الأناجر التقليدية بالطعام لمواطنيهم على ظهر السيارات. وأثبتت هذه الحادثة روح التضامن بين اللاجئين على الرغم من صدمة وآلام الاضطرار إلى ترك الوطن والالتجاء إلى الغير. وقد أكدت تلك المبادرة الطيبة من جانبهم حقيقة هامة، ألا وهي الأهمية البالغة لحسن استقبال اللاجئين. فلأن اللاجئين القدامى في تندبة مروا بهذه التجربة المؤلمة من قبل، فقد بذلوا كل ما في وسعهم للتخفيف من معاناة الوافدين الجدد على الرغم من فقرهم.

وعلى الرغم من أن النداءات الأولى لإدارة المخيم لطلب الاحتياجات

الضرورية وقعت على آذان صماء فيما يبدو، إلا أن المفوضية العليا للاجئين أوفدت بعثة في نهاية الأمر زارت المخيم وأرسلت على وجه الاستعجال أواني طهي الطعام وغيرها من المستلزمات الضرورية.

وكانت أغلبية اللاجئين المنقولين قد سجلت الرغبة في العودة إلى الوطن قبل نقلهم من الدمازين، ولذلك لم يكونوا على استعداد لإقامة طويلة في تندبة. ولكن سوء الاستعداد من جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان أدى إلى تأخير طويل في إعادتهم إلى وطنهم، مما أثار حفيظة الكثيرين منهم. وقد أبلغ طالبو العودة إدارة المخيم بشعورهم بالضيق، إلا أن قرار عودتهم

بسبب الدور الهام الذي كانت تلعبه حكومته في الحرب الباردة. ولكن مواقف الدول المانحة الغربية تغيرت بعد الانقلاب العسكري الذي أتى بالنظام الحالي إلى السلطة في عام ١٩٨٩. وأدى تخفيض المساعدات الإنسانية إلى تدهور مروع للحالة في مخيمات اللاجئين، حيث لم تعد تتوفر لهم الاحتياجات الأساسية، مما دفع الكثيرين منهم إلى اختيار العودة إلى بلادهم الأصلية، لا عن اقتناع ودراسة للوضع، وإنما بسبب اليأس. وعلاوة على ذلك فالحكومة لم تكن تنوي في أي وقت اتباع سياسة لدمج اللاجئين في المجتمعات المحلية، حيث كانت

لو كان مستوى المساعدة في المخيم كافياً، لما عمد اللاجئون إلى إثارة الشغب في الثانية صباحاً.

تعتبر إقامتهم مؤقتة وستنتهي بمجرد زوال الأسباب التي دفعتهم إلى الهرب. وما يمكن تأكيده هو أنه مع النقص في تمويل البنية الأساسية للمستوطنات، ومع الشك في سياسة الحكومة، فإنه من المستحيل توقع اكتفاء اللاجئين ذاتياً.

إعادة التوطين في المخيمات كمرحلة سابقة على إعادة التوطين

وفي التسعينيات أصبح الحل المفضل للمفوضية العليا للاجئين هو إعادة التوطين. وكان هناك سببان رئيسيان لذلك: الأول هو قلة رغبة الجهات المانحة للمساعدات في تمويل برامج مساعدة اللاجئين لمدد طويلة خاصة في إفريقيا، والثاني هو اتساع مجال حالات الطوارئ المعقدة التي شهدتها العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة - الصومال، البوسنة والهرسك، رواندا - وجميعها غطت على البرامج المستمرة المفتوحة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. ولكن إعادة التوطين أبعد من أن تكون "خالية من المشكلات" كما تثبت تجربة السودان.

ففي ١٩٩٤، نُقلت مجموعة تضم ما يقرب من ألف إثيوبي من مركز الدمازين المخصص لاستقبال اللاجئين والواقع على الحدود الإثيوبية إلى مستوطنة تندبة، وهي جزء من مستوطنة أبو رخم في وسط السودان. وكان هذا بوضوح قراراً عملياً من جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وحكومة السودان. فقد كانت الأولى تريد تخفيض برامج المساعدة التي تديرها في السودان، والثانية كانت لديها أسباب أمنية. ورغم عورة الطرق في فصل الأمطار في تلك المنطقة، إلا أن النقل تم بنجاح ملحوظ (وذلك

قافلة تضم ١٢٠٠ من اللاجئين الإثيوبيين في طريق العودة إلى بلادهم.



تصوير: Howard J Davies

● إن إعادة توطين اللاجئين الذين قضا وقتاً طويلاً في وسط حضري يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. والإعداد الجيد لعمليات الترحيل إلى الوطن أمر هام، ويجب أن تكون له الأولوية دائماً على أية اعتبارات أخرى تملئها قيود الميزانية.

● إن الحاجة ماسة للتعاون البناء بين مكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين نظراً لأن هدفهما النهائي هو رعاية اللاجئين. وقد ساءت العلاقة بين الوكالتين منذ الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٩ نتيجة لتسييس مكتب مفوض شؤون اللاجئين الذي فصل منه معظم العاملين الأكفاء. وترتب على ذلك بصورة مباشرة اتباع سياسات رعاء لا تتناسب مع اللاجئين. ولا بد من التغلب على مناخ تبادل الاتهامات وفقدان الثقة الذي خيم على العلاقات بين الجانبين في السنوات القليلة الماضية حتى يمكن خلق ثقة متبادلة وترتيب جهود منسقة بينهما، لأن انتهاج المواقف المتصلبة قد أضر، فيما ثبت، بالتعاون بينهما كما أثر على حياة اللاجئين.

انضم طارق مصباح يوسف إلى مكتب المفوض السوداني لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٧، وخلال هذه الفترة، عمل هناك كمدير لمشروع مستوطنة أبو رخم. وفي عام ١٩٩٦ التحق بالدورة الصيفية الدولية لبرنامج دراسات اللاجئين. وهو يعيش الآن في أيرلندا، وقد حصل على درجة الماجستير في دراسات السلام من كلية ترينيتي في دبلن.

١- الفدان الواحد يساوي ٤٢٠٠ متر مربع، والأكر يعادل ٤٠٦٧ متراً مربعاً تقريباً.

مجموعة مناقشة الهجرة القسرية

تضم مجموعة مناقشة الهجرة القسرية التابعة لبرنامج دراسات اللاجئين أكثر من ٤٠٠ عضو في جميع أنحاء العالم.

للاضمام إليها نرجو اتباع الآتي:

١. اكتب رسالة على البريد الإلكتروني على العنوان الآتي (مستخدمي JANET في المملكة المتحدة) mailbase@mailbase

أما غير مستخدمي JANET من المقيمين خارج المملكة المتحدة فليكتبوا على العنوان الآتي: mailbase@mailbase.ac.uk

٢. وفي خانة الرسالة وليس الموضوع (subject) اكتبوا:

Join forced-migration

ثم اكتب اسمك الأول واسم عائلتك:

(مثال:

Join forced-migration Ahmad Ali

دفعت الأوضاع المؤسفة في المخيمات الكثير من اللاجئين إلى الهرب إلى المراكز الحضرية على الرغم من احتمال تعرضهم لمضايقات السلطات واستغلال أصحاب العمل حيث إن بقاءهم في المدن غير قانوني. وكان نقص التمويل دائماً العقبة الكؤود أمام إقامة بنية أساسية صالحة للاستيطان. وكان تقاعس الحكومة عن تبني سياسة واضحة لدمج اللاجئين في المجتمع سبباً ثانياً قلل من استعدادهم لبذل الجهد لتحقيق الاكتفاء الذاتي عندما اكتشفوا أنهم معزولين في مناطق قاحلة تعرف "بالمستوطنات المنظمة". ومع توقع قرب انسحاب للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين من السودان، سوف يترك السودان وحده وسط مستوطنات مخربة تخلو من أية إمكانيات اقتصادية يمكنها أن تحافظ على مستوى الخدمات الراهنة للاجئين الباقين والسودانيين المقيمين في المنطقة، ناهيك عن أن تستطيع تحسين هذا المستوى.

الدروس

سعى هذا المقال إلى إبراز بعض المشكلات التي واجهتنا في تنفيذ مشروعات لتوطين اللاجئين في المخيمات، وذلك من وجهة نظر ممارس شارك في تلك التجربة. ويجب أن نعترف بأن إنزال

اللاجئين في مستوطنات مكوّنة من مخيمات في شرق ووسط السودان كان أمراً أملته ظروف التدفق المفاجئ الضخم للاجئين. ومع ذلك فهناك دروس مستفادة من هذه الخبرة وهي:

● إن عزل اللاجئين، بناءً على افتراض أن وجودهم مؤقت وبسبب اتباع سياسة مناهضة لدمجهم في مجتمع البلد المضيف، من شأنه أن يعوقهم عن تحقيق الاكتفاء الذاتي بدلاً من أن يساعدهم على ذلك. ولو كانت المساعدات التي قدمتها الجهات المانحة قد وجهت إلى تنمية المناطق التي يعيش فيها اللاجئون، ولو كانت الفرصة منحت للاجئين لإفراغ طاقاتهم، فلربما كانوا قد ساهموا مساهمة إيجابية في دفع عجلة التنمية بالبلاد. وعلى الرغم من الكرم الذي أبداه مانحو المساعدات في بداية أزمة اللاجئين، فإن السياسة غير الواضحة التي انتهجتها الحكومة ربما كانت السبب في عدم تشجيعهم على إنفاق المزيد من المال على مستوطنات تعتبر مجرد منشآت مؤقتة. والأهم هو أن الحكومة أساءت تقدير الموقف حيث لم تتصور أن الجهات المانحة التي كانت تسرع بمد يد العون للاجئين سوف يأتي عليها الوقت الذي تتردد فيه في تقديم المنح، ثم ينضب معين كرمها في نهاية الأمر.

● يجب النظر إلى القيم الإنسانية كغايات في حد ذاتها، لا مجرد وسيلة لتحقيق غايات سياسية.

فبالنظر لصعوبة أحوال المعيشة في المخيم، وحيث إن وصول اللاجئين تراق مع موسم إزالة الحشائش، فقد استخدمت سلطتي كمدير للمشروع وسمحت لمن أرادوا العمل بأن يعملوا كأجراء في المشروع الزراعي المجاور للمخيم. ولتسهيل معرفة أماكن اللاجئين في حالة قرب بدء عملية النقل، وافق أصحاب المشروعات الزراعية على التعاون مع إدارة المخيم بتسليمها قائمة بأسماء اللاجئين طالبي العودة الذين يعملون لديهم.

ولم تكن هذه نهاية المطاف. فعندما وصلت الشاحنات في نهاية الأمر إلى تنديبة لنقل اللاجئين الراغبين في العودة إلى مطار كسلا، عندما بدأت أخيراً عمليات النقل الجوي، اتبعت استراتيجيات من قبيل "تقسيم العائلات" و"أذهب وانظر". وقد تبين أن عدداً من عائلات اللاجئين أرسلت فرداً أو اثنين منها فقط مع قوافل العائدين. ونظراً لقلّة نقاط حرس الحدود

كان نقص التمويل دائماً العقبة الكؤود أمام إقامة بنية أساسية صالحة للاستيطان.

كان من السهل على "العائدين" أن يرجعوا ثانية إلى السودان دون أن يوقفهم أحد على نقاط الحدود. فلم يكن من المفاجئ أن نتبين أن بعض "العائدين" قد تمكنوا من تسلّم المبلغ النقدي الذي قررت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين صرفه للعائدين، ثم عادوا بالنقود لعائلاتهم التي بقيت بالسودان. ومن الواضح أن اللاجئين لم يكونوا واثقين من الضمانات التي أعطيت لهم بشأن دمجهم من جديد في وطنهم. وتبين أن الميزانية التي خصصتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لذلك الغرض غير كافية. وبالنظر إلى نقص الدراسات حول هذا الموضوع فإن دمج العائدين من جديد في المجتمع يمكن أن يكون مجالاً خصباً للبحث شريطة أن تكون مناطق إقامة العائدين مفتوحة للراغبين في إجراء البحوث التجريدية.

النتائج

لم يحقق نظام الإقامة في المخيمات كجزء من سياسة التوطين التي نفذها مكتب مفوض شؤون اللاجئين في السودان (بتمويل من جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية) سوى نجاح قليل. والدليل القاطع على فشله أن أكثر من نصف عدد اللاجئين الإثيوبيين/الإريتريين الذين استضافهم السودان يعيشون بمنأى عن شبكة المساعدات ويتجهون تلقائياً للعيش في المدن السودانية الكبرى. وقد